

استراتيجيةُ المراقبة، وفاعليَّةُ النظامِ الرّقابِيِّ في
فِكْرِ أميرِ المؤمنينَ عَليِّهِ السَّلَامُ
دراسةٌ في كتابه إلى واليه على البصرة (عثمان بن
حُنيف)

Strategy of Observation and the
Efficiency of the Monitoring System in
the Thought of Imam Ali bin abi Taleb:
A Study of his Letter to Uthman bin
Hunaif, his Ruler of Basra

أ. د. شكري ناصر عبد الحسن
جامعة البصرة / كليَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة / قسم التاريخ

Dr. Shukri N. Abdul Hassan (professor)

Department of History/ College of Human Sciences/

University of Basra

ملخص البحث

تُعدُّ عمليةُ المراقبةِ والمتابعةِ من أساسياتِ النَّجاحِ في العملِ الإداريِّ الذي بموجبه تتضح شخصيةُ الدولة، وتفرض هويتها وسلطتها؛ لأنَّها وسيلةٌ لكشف الانحرافات التي تعترض مسيرتها، وتنشأ المراقبةُ والمتابعةُ عادةً من ثلاث حالات:

- ١- وجود جهازٍ رقابيٍّ فاعلٍ ومتطوِّرٍ.
 - ٢- وجود الشُّعور والوعي المجتمعيِّ بالمسؤوليةِ الشَّرعيةِ والوطنيةِ.
 - ٣- ثنائيةُ الجهازِ الرِّقابيِّ الحكومِيِّ والوعي المجتمعيِّ.
- ومن أجلِّ فهم طبيعة وفاعليةِ الجهازِ الرِّقابيِّ واستراتيجيةِ المراقبة عند أمير المؤمنين عليه السلام، التي أظهرها في التعامل مع حالات الفساد الإداريِّ، أو مواطن الخلل الإداريِّ، ومن أجلِّ استطلاعها، جاء هذا البحث للوصول إلى طبيعة المنهج والأسلوب الذي اعتمده الإمام عليه السلام في عمليةِ المراقبة والمتابعة.
- ويأتي البحث في مجموعةٍ من المحاور:
- ١- مصدريةُ المعلومة الاستخباريةِ.
 - ٢- دقَّةُ المعلومة الاستخباريةِ.
 - ٣- توصيفُ حالة التفاعل والاستجابةِ.

- ٤- طبيعة المجتمع وأثره في البعد الرقابي.
- ٥- طبيعة الخطاب بيان لفاعلية الرقابة.

Abstract

Observation and follow-up are two basic procedures in administrative work. Through these two aspects, the state can improve its prestige and authority as they can be a tool to disclose any deviations. Observation and follow-up can be effective through the existence of the following:

1. An effective and developed monitoring system.
2. Societal awareness and feeling of religious and national responsibility.
3. Duality of state monitoring system and societal awareness.

This research paper is an attempt to understand the nature of efficacy of the monitoring system and observation strategy of Imam Ali bin abi Taleb. It highlights those two aspects in dealing with cases of administrative corruption or defects. The paper has a number of components, namely

(1) the origin of intelligence information; (2) accuracy of intelligence information; (3) defining both interaction and response; (4) nature of society and its effect on monitoring dimension; (5) nature of discourse as a manifestation of efficient observation.

مقدمة

تُعدُّ عملية المراقبة والمتابعة من أساسيات النجاح والتقدم في العمل الإداري، الذي بموجبه تتضح حقيقة شخصية الدولة وفرض هيبتها وسلطتها، ويرى بعض الباحثين أن المراقبة تعني: «وسيلة الإدارة لكشف الانحرافات... وللرقابة مجموعة من الأنواع، فمنها ما يُستخدم لعلاج المشكلة قبل وقوعها، ومنها ما يُستخدم لعلاج المشكلة أثناء وقوع المشكلة، ومنها ما يُستخدم لعلاج المشكلة بعد وقوعها، وهناك نوع آخر غير موجود في الإدارة الوضعية، وهو يتمثل في الرقابة الذاتية، التي تميز الإدارة الإسلامية عن غيرها»^(١).

وتنشأ المراقبة والمتابعة عادة من ثلاث حالات:

- ١- وجود جهاز رقابي حكومي فاعل.
 - ٢- وجود الشعور والوعي المجتمعي بالمسؤولية الشرعية والوطنية.
 - ٣- ثنائية الجهاز الرقابي الحكومي والوعي المجتمعي.
- وتُعدُّ المراقبة على نشاطات الجهاز الإداري وظيفه حيوية في الدول الحديثة، ويتلخص الهدف الأساس من الرقابة في التأكد من أن الأعمال تسير في الاتجاه الصحيح وفق الأهداف المرسومة لها، وإن هذه الأهداف تتحقق على مستوى عالٍ من الفاعلية والكفاءة والعلاقات الإنسانية السليمة^(٢).

وتُعرَّف الرِّقَابَةُ بِأَتَمِّهَا عَمَلِيَّةٌ «اكتشاف ما إذا كان كلُّ شيءٍ تَمَّ وَيَتَمُّ وفقاً للخطط الموضوعة، والتعليقات الصَّادرة، والمبادئ السَّارية، وأتَمُّها تهدف إلى الوقوف على نواحي الضَّعف والأخطاء، ومن ثَمَّ العمل على علاجها، ومنع تكرارها، وإنَّ الرِّقَابَةَ تكون على كلِّ شيءٍ، سواء كانت أعمالاً أو أشياء، أو أفراداً، أو مواقف»^(٣).

أما في الفكر الإسلامي، فتعرَّف الرِّقَابَةُ لُغَةً بِأَتَمِّهَا: «مراقبة الشيء والحفاظ عليه»^(٤)، وتُعرَّف الرِّقَابَةُ الإِسْلَامِيَّةُ بِأَتَمِّهَا: «متابعة وملاحظة وتقييم التصرفات والأشياء بواسطة الفرد ذاته، أو بواسطة الغير، وذلك بهدف التأكد من أنَّها تتمُّ حسب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، وبيان الانحرافات والأخطاء، تمهيداً لعلاجها أولاً بأول»^(٥).

ومن أجل فهم واستطلاع طبيعة وفاعلية الجهاز الرقابي والاستراتيجية الرقابية التي أظهرها أمير المؤمنين عليه السلام في تعامله مع حالات الفساد الإداري، أو مواطن الخلل الإداري التي يتعرَّض لها هذا الجهاز، لا بدَّ من وقفة على كلِّ مظهرٍ من مظاهر الرِّقَابَةَ الثلاثة، ومن ثَمَّ الوصول إلى ماهية وطبيعة المنهج والأسلوب الذي اعتمده أمير المؤمنين عليه السلام في عملية المراقبة والمتابعة.

أولاً: وجود جهاز رقابي حكومي فاعل ومتطور

يُعدُّ وجود جهاز رقابي حكومي فاعل ومتطور علامةً فارقةً في قياس واستشعار قوَّة الدولة من عدمها، فهو يجعل للدولة اليد الطولى في إدامة سلطتها وسيطرتها على كلِّ مفصل من مفاصل مؤسَّساتها الإدارية، ويُعطيها القدرة على

التواصل مع مشكلات مجتمعتها، ومتابعة مواطن الخلل والخطر التي تداهمها على مستويات مختلفة.

وأسلوب مزاولة الرقابة المفروضة من الحاكم يتضمّن جملة من الأمور والخطوات، يمكن تلخيصها بما يأتي^(٦):

١- حسن اختيار الولاة.

٢- مراقبة الحاكم للولاة ومتابعة أعمالهم.

٣- تقبّل الحاكم والولاة لنقد الرعيّة ونصيحتهم.

٤- دراسة شكاوى الرعيّة في ولايتهم ورؤسائهم.

لذلك، فإنّ المسؤولية الشرعيّة فضلاً عن الأخلاقيّة توجب على الحاكم أن يباشر أساليب الرقابة كافّة بنفسه، ليكون على اطلاع عن كثب لمدى قيام العمّال بواجباتهم في إدارة شؤون الرعيّة، ورد في الحديث المروي عن النبي ﷺ: «كلُّكم راع وكلُّكم مسؤول عن رعيّته، الإمام راعٍ ومسؤول عن رعيّته، والرجل راعٍ في أهل بيته ومسؤول عن رعيّته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيّتها، والخادم راعٍ في مال سيّده ومسؤول عن رعيّته، وكلُّكم راعٍ ومسؤول عن رعيّته»^(٧).

والذي يمكن استنتاجه من قدرة الدولة على إيجاد الجهاز الرقابيّ وتفعيله ما يأتي:

١- إنّه يؤهّلها لأن تكون على مستوى الثقة لدى مواطنيها.

٢- إنّها تتمكّن من أن تزرع الخوف والخشية والرّعب في نفوس العناصر

المفسدة، أو أوّلئك الذين يمتهنون العبث بمنعهم من تحقيق أهدافهم.

٣- إنها تتمكّن من زرع الثقة في نفوس مواطنيها بوصفها قادرة على الوصول إلى مواطن الفساد وإصلاحها.

٤- قدرتها على المحافظة على وجودها وكيانها بوصفها سلطة تمكّنها من تنفيذ سياساتها وإجراءاتها لإدارة أمور الرعيّة.

ثانياً: وجود الشعور والوعي المجتمعي بالمسؤولية الشرعية والأخلاقية

تعدّ حالة وجود الشعور والوعي المجتمعي بالمسؤولية الشرعية والأخلاقية في عملية المراقبة عنصر مهم من العناصر الرقابية التي تمنح الدولة جانب القوة، وتمكّنها من تحقيق سياساتها الرقابية، ويمكّنها من إشاعة ثقافة النظام، وذلك بوجود مجتمع واعٍ وتمكّن من دوره الشرعي والأخلاقي في حفظ النظام وإقامة الحدود والقوانين، بعيداً عن المصالح الذاتية والشخصية.

إنّ وجود مجتمع كهذا، وبهذا المستوى من التفكير، يعني وجود قوة بشرية هائلة، وطاقات فكرية متميزة تأخذ على عاتقها مسؤولية توفير المعلومة الاستخباريّة للدولة، وتشخيص حالات الفساد، الأمر الذي يوافر على الدولة الوقت والجهد، ويُعطيها الأفضلية في سرعة المبادرة في معالجة هذه الحالات.

ويرى المختصّون في شأن الرقابة الإدارية أنّ الرقابة الشعبية تعني: «متابعة أفراد الأمة لنشاطات السلطة التنفيذية المتمثلة بالجهاز الحكومي المكوّن من الحكّام وولاة الأمر وأعمالهم، في مجالات الحياة كلّها، ومناصحتهم عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لمعالجة الأخطاء والمخالفات الواقعة منهم والقضاء عليها»^(٨).

ويُستدلّ على مشروعية الرّقابة الشعبيّة ببعض الآيات القرآنيّة، منها قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٩).

وقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ (١٠).

وقوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١١).

وجاء في الحديث الشّريف عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «والله، لتأمرنّ بالمعروف ولتنهئنّ عن المنكر، ولتأخذنّ على يدي الظالم، ولتأطرّنه على الحقّ أطراً، ولتقصرنه على الحقّ قصرًا» (١٢).

وروي عنه ﷺ أنّه قال: «والذي نفسي بيده، لتأمرنّ بالمعروف، ولتنهون عن المنكر، أو ليوشكنّ الله أن يبعث عليكم عقاباً منه، ثمّ تدعون، فلا يستجيب لكم» (١٣).

إذن، فالآيات القرآنيّة والأحاديث المرويّة عن النّبيّ ﷺ، قد أعطت المشروعيّة للأمة، ومنحتها الصّلاحيّة في مراقبة عمل العمّال من خلال الفريضة الواجبة، وهي فريضة الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، ولعلّ الإشارة القرآنيّة في هذا الجانب كانت شديدة في توجيه المجتمع الإسلاميّ نحو تطبيق هذه الفريضة وعدم تركها، أو التّهاون بها؛ لأنّ ذلك يمثّل مدعاة لتسلّط الظلم واستشرائه واتّساعه، وانتشار الفساد في الأرض، وضياع الحقوق.

- إذن، وجود الرقابة الشعبية التي سمّيناها (وجود الشعور والوعي المجتمعي بالمسؤولية الشرعية والأخلاقية)، يعني عدة أمور نبينها في النقاط الآتية:
- ١- قيام المجتمع بواجباته الرقابية في متابعة العمال.
 - ٢- انتشار ثقافة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
 - ٣- انتفاع الدولة من القوى المجتمعية المختلفة في بناء كيان إداري رصين.
 - ٤- سرعة نقل المعلومة الاستخباريّة، ما يؤدي إلى تقليل الأضرار الناتجة عن الانحراف والفساد في المسارات الإدارية.

ثالثاً: ثنائية الجهاز الرقابي الحكومي والوعي المجتمعي

إن قيام الدولة بإيجاد آلية عمل موحدة تجمع بين تفعيل عمل الجهاز الرقابي الحكومي، وتوظيف الوعي المجتمعي للنهوض بمسؤوليته الأخلاقية والشرعية، يُعدُّ في حدِّ ذاته تطوراً في العمل الرقابي؛ لأنّه يُمكن الدولة من تطبيق سياساتها الأمنية وفرض سلطة النظام، فاستجابة المجتمع ووقوفه على استراتيجية الدولة الهادفة لمحاربة الفساد والخلل الإداري، وتفاعله مع هذه الاستراتيجية، يُعطي دافعاً قوياً ورغبة كبيرة في التعاون معها، ليكون المجتمع بذلك جزءاً من هذه الاستراتيجية، ومن ثمَّ تكتمل عملية بناء مجتمع متكامل تتحقّق فيه العدالة، وتُضمن فيه الحقوق للرّاعي والرّعية.

ولعلَّ من المظاهر المميّزة في هذه الثنائية، هو تفاعل الدولة مع الشكاوى الواصلة من أبناء المجتمع ضدَّ العمال (الموظّفين) بصورة بلاغات، أو تظلمات، تتعلّق عادة بمخالفات هؤلاء العمال للأسس والقواعد التي رسمتها الدولة لهم

في أداء واجباتهم؛ لذلك، فإن اهتمام الدولة بتلك الشكاوى يُعدُّ من أرقى وسائل المتابعة والمراقبة الفعّالة التي تجعل من جميع الأفراد رقباء على أعمال الإدارة^(١٤). ولو أردنا أن نتوقف على الأبعاد الرقابيّة عند الإمام عليّ عليه السلام خلال مدّة حكمه للدولة الإسلاميّة (من ٣٥ إلى ٤٠ هـ)، وباعتماد كتابه إلى عثمان بن حنيف الأنصاريّ واليه على البصرة، فإننا نلاحظ هذا الجانب واضحاً في الفقرة الأولى من هذا الكتاب، التي تنصُّ على: «أَمَّا بَعْدُ يَا ابْنَ حُنَيْفٍ، فَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلًا مِنْ فِتْيَةِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ دَعَاكَ إِلَى مَادُبَةٍ، فَأَسْرَعْتَ إِلَيْهَا، تُسْتَطَابُ لَكَ الْأَلْوَانُ، وَتُنْقَلُ إِلَيْكَ الْجِفَانُ، وَمَا ظَنَنْتُ أَنَّكَ تُجِيبُ إِلَى طَعَامِ قَوْمٍ عَائِلُهُمْ مَجْفُوءٌ، وَغَنِيَّتُهُمْ مَدْعُوءٌ، فَانظُرْ إِلَى مَا تَقْضُمُهُ مِنْ هَذَا الْمُقْضَمِ، فَمَا اشْتَبَهَ عَلَيْكَ عِلْمُهُ، فَالْفِظْهُ، وَمَا أَيْقَنْتَ بِطَيْبِ وُجُوهِهِ، فَتَلَّ مِنْهُ»^(١٥).

من خلال هذا النصّ سنحاول أن نقرأ أهمّ معالم استراتيجيّة المراقبة والمتابعة وفاعليّة النظام الرقابيّ عند أمير المؤمنين عليه السلام، ونرى أنّها تتمثّل في الجوانب الآتية:

أولاً: مصدرية المعلومة الاستخباريّة

إنّنا إذا ما أردنا الوقوف على مصدرية المعلومة الاستخباريّة التي نُقلت إلى أمير المؤمنين عليه السلام والمعبر عنها بكلمة «بَلَغَنِي»، لا بدّ لنا من احتمال أكثر من مصدر في أنّه كان سبباً في وصولها إلى الإمام عليه السلام، مع تأكيد أنّ هذه المفردة تحمل كثيراً من الدقّة، ما يُشير إلى أنّ هناك حكمةً دفعته عليه السلام إلى اختيارها دون غيرها من الألفاظ.

إذ لم يتبيّن لنا من كلامه عليه السلام الجهة التي تبنّت عمليّة التبليغ، وعدم البيان هذا

يُعدُّ في حدِّ ذاته أمراً غاية في الأهميَّة؛ إذ إنَّ استحكام فرض سلطة الدولة وقدرتها على وضع اليد على مواطن الفساد يتطلَّب منها توجُّح أعلى درجات السريَّة في العمل الاستخباراتيِّ، والمحافظة على سريَّة المعلومة ومصدريَّتها، وفيه دلالة على نجاح الدولة في استراتيجيَّتها الأمنيَّة.

لذلك، فإنَّ مصدرية الخبر المفترضة من قول الإمام علي عليه السلام: «بلغني»، قائمة على واحدة من الحالات الثلاث التي مرَّ ذكرها، في أنَّها سببٌ في نشوء وقيام الاستراتيجية الرقابية، فقد يكون الجهاز الرقابي الحكوميَّ مصدرًا لها، وهذا يدلُّ على أنَّ للإمام علي عليه السلام أجهزة حكوميَّة رقابية فاعلة ومتطورة تعمل على استقصاء المعلومة الاستخباريَّة، وتتبع مواطن الخلل والفساد، وتقوم بنقل المعلومة الاستخباريَّة بالدقَّة والسُرعة، طالما تترتَّب على ذلك مصلحة تخدم مشروع الدولة وتقوم مساراتها، وإنَّ كان المعني في هذه المعلومة الوالي نفسه الذي يُعدُّ في قمة الهرم الحكوميِّ، وهو ما يعطي انطباعاً على أنَّ الإمام عليه السلام قد أوجد سلطة رقابية تعمل على متابعة المسؤول؛ كونه الأقرب إلى الفساد، والأكثر تأثيراً وإضراراً بالمصالح العامَّة.

إنَّ الذي يقف على الصِّفات والمؤهلات التي يشترطها أمير المؤمنين عليه السلام في العمَّال، يجد أنَّه كان شديداً جداً، وحريصاً أشدَّ ما يكون الحرص بتوافرها في الشَّخصية التي يقع عليها الاختيار؛ وذلك لخطورة مركزه والسلطة التي يتمتع بها.

فالإمام عليه السلام يشترط في الوالي أن يكون من أهل التجربة والخبرة في الإدارة، ولا مكان لمن لا خبرة له في المناصب الإداريَّة، ويشترط فيه أن يكون من أهل

الحياء والسابقة، ومن بيتٍ صالح^(١٦).

ولمزيد من المعرفة في الشَّرْطِ الواجب توافرها في شخصيَّة العامل (الموظف)، نقرأ مقطعاً من عهده عليه السلام لملك الأشر، قال: «ثُمَّ اخْتَرْتُ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ، مِمَّنْ لَا تَضِيقُ بِهِ الْأُمُورُ وَلَا تُمَحِّكُهُ الْخُصُومُ، وَلَا يَتِمَادَى فِي الزَّلَّةِ، وَلَا يَحْضُرُ مِنَ الْفِيءِ إِلَى الْحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ، وَلَا تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلَى طَمَعٍ، وَلَا يَكْتَفِي بِأَدْنَى فَهْمٍ دُونَ أَقْصَاهُ، وَأَوْقَفَهُمْ فِي الشُّبُهَاتِ، وَأَخَذَهُمْ بِالْحُبْحَجِ، وَأَقْلَهُهُمْ تَبَرُّماً بِمُرَاجَعَةِ الْخُصْمِ، وَأَصْبَرَهُمْ عَلَى تَكْشُفِ الْأُمُورِ، وَأَصْرَمَهُمْ عِنْدَ انْتِصَاحِ الْحُكْمِ، مِمَّنْ لَا يَزِدُّهُمُ إِطْرَاءٌ وَلَا يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءٌ، وَأُولَئِكَ قَلِيلٌ»^(١٧).

ومن خلال هذا النص الذي يُظهر الرؤية العميقة لأمير المؤمنين عليه السلام في استراتيجيته الإدارية، نستدلُّ على أنه عليه السلام قد كانت له اليد الطولى في المعرفة بأهميَّة الرِّقَابَةِ وأساليب ممارستها- فعلياً وبفاعليَّة منقطعة النظير-، والحثُّ عليها، وبيان أهميَّتها، وإعطاء أساليب وطرق بعضها من وحي القرآن، وبعضها مبتكرة، ولكنها متَّسقة مع تعاليم الدين الحنيف^(١٨).

وذهب الإمام عليه السلام في رؤيته الإدارية إلى أبعد من ذلك؛ إذ إنَّه يرى أنَّه لا يكفي في حسن الظنِّ بالعمال والرُّكون إليهم، مراعاة الدقَّة في انتخابهم، فإنَّ الوجدان الطبقيَّ هؤلاء ينزع بهم نحو التسلُّط وإظهار القوَّة، وحين يجري هذا الوجدان في غير مواضعه يكون خطراً على الرعيَّة؛ لأنَّه يدفع صاحبه حينئذٍ إلى الانحراف والزَّيغ^(١٩).

ويضيف شمس الدين في معرض كلامه عن المنهج الرقابيِّ للحاكم في منظور الإمام عليٍّ عليه السلام: «لأجل هذا يقرِّر الإسلام أنَّ على الحاكم ألا يغفل عن تعقُّب

هذه الطبقة ومراقبتها، فيلزمه بانتخاب رقباء من أهل الدين والمعرفة والأمانة، يثبثهم في أطراف البلاد، ويجعلهم عيوناً له على عماله، يُراقبونهم في أعمالهم، ويرصدون مبلغ ما يتمتع به هؤلاء من خبرة في الإدارة...، ثم يرفعون ذلك كله إلى الحاكم، فيُنكّل بالمنحرف الذي خان أمانته، ويستأديه ما حاز من أموال المسلمين، ويجعله عبرة لغيره، ويشجّع الصّالح في نفسه، الصّالح في عمله، ويُرشد المخطئ إلى وجه الصّواب»^(٢٠).

وعلى الرغم من أنّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام قد أعطى لبعض عماله صلاحيات واسعة في إدارة شؤون ولاياتهم، إلاّ أنّه ارتأى أنّ الصّورة تقضي عليه أن يوجّه العامل نحو الابتعاد عن التآثر بالمنصب والمال، وإنّ أهمّ ما يتوخّاه هو الصّيت الحسن والذكر الحميد، ومن الحكمة أن يتأثر من بيده مقاليد الأمور بالمؤثرات النفسية، فيكون عندئذٍ أظلم من الخصم، ومنتهى العدالة هو الإنصاف من النفس^(٢١).

أمّا الفرضية الثانية للجهة التي تبنت عملية إيصال المعلومة الاستخباراتية، فهي المجتمع، فيكون بذلك مصدراً من مصادر الرقابة على عمل الحكومة وأداء مؤسساتها، وذلك انطلاقاً - كما اسلفنا - من الوعي والشعور بالمسؤولية الشرعية والأخلاقية.

وتعدّ هذه المصدرية من الأهمية بمكان؛ إذ إنّها تبين سياسة العدالة، بل مشروع الدولة العادلة الذي نهض أمير المؤمنين عليه السلام بمسؤوليته انطلاقاً من تكليفه الشرعي والأخلاقي تجاه الأمة في كونه إماماً لها أولاً، وحاكمها السياسي ثانياً، وهو الأولى بإصلاح ما فسد من أمورها وأحوالها، فإنّه قد أرسى في نفوس

أفراد هذا المجتمع ثقافة الثقة بالحاكم، والنظر إليه بمنظور المصلح والساعي في شؤونها، وليس مجرد الجلوس على عرش السلطنة، دون النظر والالتفات إلى حقوق الرعية ومصالحها، واستطلاع مشكلاتها.

قال محمد مهدي شمس الدين في معرض كلامه عن مبدأ التعاون بين الحاكم والمحكومين: «لا يمكن أن يصلح شيء من أمور الدولة إلا إذا وجد جو صالح للعمل، ويوجد هذا الجو بتحقيق الرغبة المشتركة بين الحاكم والمحكومين في إصلاح ما يفتقر إلى الإصلاح، وتقويم ما يحتاج إلى التقويم من شؤون البلاد، والذي يعبر عن هذه الرغبة المشتركة هو تعاون الوالي مع الرعية على القيام بذلك كله...، وعلى الوالي إذا حصل على ذلك كله أن يستغلّه في إصلاح شؤون رعيته» (٢٢).

وعندما نجد أن المجتمع قد وصل إلى هذا المستوى من ثقافة سيادة النظام، فإننا نلمس أن هناك قيادة حكيمة واعية، استطاعت بحكمتها ووعيتها وحنكتها السياسية استجلاب أفراد المجتمع إليها، وربطهم بها، من خلال إيجاد وترسيخ علاقة الحب المتبادل بين الحاكم والمحكوم، وفق وسائل فاعلة ومؤثرة.

ونلمس هذا المنهج في سياسة أمير المؤمنين عليه السلام وعلاقته بالمجتمع، التي يمكن وصفها بأنها علاقة حب وإيمان وعمل قائم من أجل خيرها واستقرارها، وسعيه لعقلنة حضورها في ميدان الإصلاح وإقامة الحق؛ لأن رؤية الحق والعمل من أجلها توحد الرابطة بين الحاكم والمحكومين، أفراداً وجماعة، في الحاضر والمستقبل، ومع هذا كله، فقد كانت النوعية، وليس الكمية هي التي تعني أمير المؤمنين عليه السلام (٢٣). ولعل ما يؤثر عنه في هذا الجانب يوضح المعنى المراد، قال عليه السلام:

«لا يزيدني كثرة الناس حولي عزة، ولا تفرقهم عني وحشة؛ لأنني محق، والله مع الحق، ووالله، ما أكره الموت على الحق، وما الخير كله بعد الموت إلا لمن كان محققاً» (٢٤).

والذي يلحظ قيمة المجتمع عند أمير المؤمنين عليه السلام ودوره في عملية بناء الدولة، يجد أن الإمام عليه السلام يركّز هذه الحيثية، وإلى أي مدى يستطيع المجتمع أن يكون عوناً وسنداً للحاكم في سعيه لإقامة العدل والحق، لاحظ في ذلك قوله عليه السلام: «وأعظم ما افترض سبحانه من تلك الحقوق، حق الوالي على الرعية وحق الرعية على الوالي، فريضة فرضها الله سبحانه لكل على كل، فجعلها نظاماً لألفئهم، وعزاً لدينهم، فليست تصلح الرعية إلا بصلاح الولاة، ولا تصلح الولاة إلا باستقامة الرعية، فإذا أدت الرعية إلى الوالي حقه، وأدى الوالي إليها حقها، عز الحق بينهم، وقامت مناهج الدين، واعتدلت معالم العدل، وجرت على أدلالها السنن، فصلح بذلك الزمان، وطمع في بقاء الدولة، وبيست مطامع الأعداء، وإذا غلبت الرعية واليها، أو أجحف الوالي برعيته، اختلفت هنالك الكلمة، وظهرت معالم الجور، وكثر الإذغال في الدين، وتركت حاج السنن، فعمل بالهوى، وعطلت الأحكام، وكثرت علل النفوس، فلا يستوحش لعظيم حق عطل، ولا لعظيم باطل فعل، فهنالك تذلل الأبرار، وتعز الأشرار، وتعظم تبعات الله سبحانه عند العباد، فعليكم بالتناصح في ذلك، وحسن التعاون عليه» (٢٥).

وقال في التعاون بين الراعي والرعية: «ولكن من واجب حقوق الله على عباده، النصيحة بمبلغ جهدهم، والتعاون على إقامة الحق بينهم. وليس امرؤ

وإنَّ عَظَمْتَ فِي الْحَقِّ مَنَزِلَتَهُ، وَتَقَدَّمْتَ فِي الدِّينِ فَضِيلَتَهُ، بِفَوْقِ أَنْ يُعَانَ عَلَيَّ مَا حَمَلَهُ اللَّهُ مِنْ حَقِّهِ، وَلَا أَمْرُؤُ وَإِنْ صَغَرَتْهُ النَّفُوسُ، وَاقْتَحَمَتْهُ الْعُيُونُ، بِدُونِ أَنْ يُعِينَ عَلَيَّ ذَلِكَ أَوْ يُعَانَ عَلَيْهِ»^(٢٦). أمّا في خلاف ذلك، فإنَّ الإمام عليه السلام يتّجه نحو نقد الحمول والنكوص والتثاقل الذي يظهر عليه المجتمع في فترات معينة، وكانت تترك أثرها الكبير في عرقلة المشروع الحضاريّ الذي كان يسعى إلى تحقيقه، جاء في نهج البلاغة: «أَلَا وَإِنِّي قَدْ دَعَوْتُكُمْ إِلَى قِتَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ، لَيْلًا وَمَهَارًا، وَسِرًّا وَإِعْلَانًا... فَتَوَاكَلْتُمْ وَتَخَذَلْتُمْ، ... فَيَا عَجَبًا، عَجَبًا وَاللَّهِ يُبَيِّتُ الْقَلْبَ، وَيَجْلِبُ الْهَمَّ، مِنْ اجْتِمَاعِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ عَلَى بَاطِلِهِمْ، وَتَفَرُّقِكُمْ عَنْ حَقِّكُمْ، فَتُجَبِّحًا لَكُمْ وَتَرَحًّا، حِينَ صَرْتُمْ غَرَضًا يُرْمَى، ... يَا أَشْبَاهَ الرَّجَالِ وَلَا رِجَالِ، حُلُومُ الْأَطْفَالِ، وَعُقُولُ رَبَّاتِ الْحِجَالِ، ... لَقَدْ مَلَأْتُمْ قَلْبِي قَيْحًا، وَسَحَنْتُمْ صَدْرِي غَيْظًا، وَجَرَعْتُمُونِي نُغْبَ التَّهْمَامِ أَنْفَاسًا، وَأَفْسَدْتُمْ عَلَيَّ رَأْيِي بِالْعِصْيَانِ وَالْخِذْلَانِ»^(٢٧).

يُعطينا هذا النَّصُّ صورة مقارنة بين إرادة القائد في ضرورة قيام المجتمع بدوره الإصلاحيّ من جهة، وبين مجتمعٍ تواكلٍ وتخاذلٍ عن القيام بدوره التغييريّ الإصلاحيّ، بل إنّه لم يُساند المشروع الإصلاحيّ الذي نهض به أمير المؤمنين عليه السلام، ما جعل هذا المجتمع عُرضة للمشكلات والأزمات، بل أخذ يتسافل في مواقفه، ويفقد إرادته، ويصبح تابعاً لإرادة الطّغاة والطلّقاء ومن على شاكلتهم، بعد أن أعزّهم الله تعالى بأن جعلهم أنصاراً لأمير المؤمنين عليه السلام، وجعل مصرهم (الكوفة) عاصمة لدولة الإسلام.

لقد كان هذا الموقف - كما يبدو - من أشدّ المواقف على أمير المؤمنين عليه السلام؛ إذ

لم نعهده يتكلم بهذه اللغة التي ملؤها الألم والحسرة، مع كثرة المواقف المؤلمة التي مرّ بها ومرّت عليه، وهذا ما يُشعرنا إلى أيّ مدى عرقلت هذه المواقف مشروعه الحضاريّ والأهداف الكبيرة التي كان ينتظر تحقّقها بعد أن تولّى حكم الدولة الإسلاميّة، ولكن، وكما يبدو من واقع الأحداث، أنّ الأمة لم تكن مستعدّة لتقبّل مشروع بهذا المستوى؛ لأنّها - كما يظهر - قد تقولت في قالب السياسات السابقة. لقد ابتعد موقف المجتمع هذا عن دعوة النبي صلى الله عليه وآله التي نصّ عليها في الحديث المرويّ عنه صلى الله عليه وآله: «من رأى منكراً فليُغيّرْه بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»^(٢٨).

وبطبيعة الحال، فإنّ تقييم المجتمع عند أمير المؤمنين عليه السلام يقوم على مستويات ثلاثة (ستأتي)، عند الاطلاع عليها نجد تلك النظرة العميقة الفاحصة، والتشخيص الدقيق لاتجاهات المجتمع ومستوياته، وهذا يدفعنا إلى الاعتقاد أنّ القول بأنّ تقييماً بهذا المستوى يُمكن صاحبه من وضع الاستراتيجيات الفاعلة التي تتناسب وكلّ مستوى من هذه المستويات.

أمّا تلك المستويات، فهي كما جاء في نهج البلاغة، قال عليه السلام: «الناس ثلاثة: فعالم ربّانيّ، ومتعلّم على سبيل نجاة، وهمج رعاغ أتباع كلّ ناعق، يميلون مع كلّ ريح، لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجؤوا إلى ركنٍ وثيق»^(٢٩).

والواضح من هذا التقييم والتقسيم أنّ التأكيد تركّز في بعدين، هما: العلم، والجهل، فجعلهما المعيارين اللذين تُقاس عليهما قيمة الإنسان ومدى فاعليّته في المجتمع.

إنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يدرك بالبصيرة النافذة أنّ المجتمع لم يكن كتلة

واحدة من حيث النوعية ومن حيث الجنس، وكان عليه السلام يعلم قيمة العلم وتأثيره في صياغة مواقف الأفراد الإيجابية منها والسلبية، ولعله عدّ تلك الجماعات غير المتفاعلة مع مشروعه التغييريّ، أو تلك التي وقفت بوجهه وعرقلت عملية النهوض به، من صنف أو مستوى الهمج الرّعاع، الذين لا يملكون الإرادة، ويفتقدون أدوات التشخيص والتّمحيص، فأصبحوا ينعقون مع كلّ ناعقٍ.

وهذا القول لا يعني الإطلاق، بل هو نسبيّ، لكون تلك المجاميع (الهمج الرّعاع)، لا تشكّل جوهر المجتمع، وليست هي الجماهير بتماها، بل هي شرائح اجتماعية رهينة شر وطها الفكرية والذاتية، وأولئك الهمج الرّعاع أعداء كلّ تقدّم وتطوّر واستقرار، يعاكسون إرادة الحقّ، ومسار العلم، واتجاه العدل، ويكونون خدّمة للظالمين، وأداة لتنفيذ إراداتهم^(٣٠).

إذن، فالنوعية التي يبحث عنها أمير المؤمنين عليه السلام من بين المجتمع، هي تلك النوعية التي تُدرك حقيقة دورها في بناء الدولة، وتُسهمُ إسهاماً فاعلاً في إقامة العدل ومحاربة الظلم، وكشف ما يطرأ على المجتمع من مشكلات. إنّ وجود مثل هكذا نوعية من أفراد الأمة سيكون عامل قوّة للدولة، يزيد من فاعليّتها، ويضمن لها تحقّق استراتيجياتها المستقبلية في مختلف المستويات.

ولنا أن نتصوّر وجود هذه النوعية الواعية المدركة لدورها الشرعيّ والأخلاقيّ، إلى جانب قيادة عملاقة تحمل من الفكر ما يعجز عنه الآخرون، كقيادة أمير المؤمنين عليه السلام، فإنّه بلا أدنى شكّ سوف تتحقّق جميع الأهداف المرسومة في بناء الدولة، وتمتدّ سلطتها في محاربة مواطن الخلل والفساد الإداريّ، وتظهر ملامح الدولة العادلة بأجلى صورها.

وفي ضوء جميع ما تقدّم، نجد أنّ المجتمع الواعي بدوره الشرعي والأخلاقي يكون مصدراً أساسياً من مصادر المعلومة الاستخباريّة، بل قد يكون الأقرب للواقع؛ إذ إنّ منهج العدل وتطبيق الأحكام الشرعيّة وإقامة الحدود وتمكين الحقّ الذي عرف عن أمير المؤمنين عليه السلام وعدم توانيّه في محاربة الفساد أين ما حلّ، والبحث عن عوامل قيام الدولة واستدامة المشروع الإلهي، هذه الأمور جميعها حفّزت الأفراد الذين يملكون وعياً وإدراكاً عميقاً بهذا المشروع إلى إيصال المعلومة الاستخباريّة.

ولعلّ من النقاط المهمّة والإشارات اللطيفة التي يُمكن أن نستشفّها من هذه المصدريّة، هو انعدام الحواجز والحواجب السلطويّة التي تحجز وتحجب المجتمع الواعي عن قيادته للوصول إلى مركز الحكم، أو إمّتها تقف حائلاً أمامهم لإيصال المعلومة الاستخباريّة، وهذا ما يعزّز القول بأنّ مصدريّة المعلومة جاءت من المجتمع الواعي.

ثانياً: دقّة المعلومة الاستخباريّة

الذي يُلاحظ من نصّ الكتاب أنّ هناك دقّة لا متناهية في طبيعة المعلومة الاستخباريّة التي وصلت إلى أمير المؤمنين عليه السلام، لا مجرد إشارة أو خبر يحمل صفة العموم، ويحتمل الصواب والخطأ في الوقت ذاته، أو أنّه حالة طبيعيّة اعتاد المجتمع على ملاحظتها، بل نجد أنّ هناك تفاصيل دقيقة، وإشارات عميقة، توحى بأنّ عمليّة المراقبة والمتابعة كانت مركّزة ومكثّفة لكلّ حركات وتصرفات الولاة والعَمال.

إنّ مثل هكذا استراتيجية تفرض علينا القول بأنّ العناصر التي أخذت على عاتقها هذه المسؤولية، كانت عارفة بخطورة هذه المسؤولية التي يمكن أن تترتب على الخوض في غمارها، ليس فقط من احتمالية انكشاف أمرها من الجهات التي خرقت القانون والنظام، بل من جهة تحمّلها عواقب إيصال المعلومة إلى الجهاز الحاكم؛ إذ إنّ إيصال أيّ معلومة لا تتوافر فيها شروط الدقّة والمصدقية، قد يُخلّف نتائج غير مرضية، خصوصاً أنّه يتعامل مع جهاز حكوميّ فطن يتّصف بالحلم والتأني وعدم التسرع في اتخاذ القرارات إلّا مع اكتمال الصورة، فضلاً عن كون هذا الجهاز له أساليبه الخاصّة والمتنوّعة في الوصول إلى حقيقة الأمور. ومن هنا نجد أنّ هذه العناصر قد حرصت حرصاً شديداً على نقل الصورة بأدقّ تفاصيلها، وهذا ما يمكن فهمه من الألفاظ والمفردات التي وردت في نصّ هذا الكتاب.

ولكي نفهم طبيعة المعلومة الاستخباريّة ودقّتها لا بدّ من الوقوف على بعض المفردات التي وردت في هذا النصّ الدالّة على ذلك، وبعدها يتبيّن لنا الحكمة التي من أجلها استعمل الإمام عليه السلام هذه المفردات.

أ- المعنى اللغويّ والاصطلاحيّ لمفردة (بلغني)

الذي يمكن ملاحظته من العرض التفصيليّ الذي قدّمته المعاجم اللغويّة للمعاني والدلالات التي حملتها وتضمّنتها مفردة (بلغني)، هو أنّ اختيار هذه المفردة من قبل الإمام أمير المؤمنين عليه السلام دون غيرها من المفردات إنّها يحمل فلسفة عميقة ودقيقة تتناسب والاستراتيجية الرقابية التي انتهجها عليه السلام، وهذا ما يمكن

الاستدلال عليه وبيانه من عدة وجوه، نبينها بالشكل الآتي:

١- لقد دلت هذه المفردة بمعناها اللغوي والاصطلاحي على عدة دلالات نذكر منها: الكفاية، الشيء الجيد، بذل قصارى الجهد، الوصول إلى المكان، الوصول إلى الغاية، بلوغ المراد والهدف، القناعة، الوضوح، التبين، الزيادة، الاستداد، المبالغة في الشيء، التمام، نفوذ الأمر، الإيصال، الاجتهاد، الاستقصاء، الظهور، النضج، المنتهى، التناهي، التكلّف، حسن البيان، الانتهاء^(٣١).

٢- إن جميع هذه المعاني تدل على الكمال في الشيء وتماهه ووصوله إلى أعلى مراحلها، مهما كان هذا الشيء مادياً أو نفسياً أو كلامياً، وهذا ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن عملية اختيار هذه المفردة دون غيرها إنما ينطلق من قاعدة رصينة تركز لأهداف لها قيمتها في بيان قوة الدولة وفاعلية جهازها الرقابي.

٣- إن استعمال هذه المفردة يُشير إلى أن عملية المراقبة وتتبع الحدث (الخلل، أو الخرق، أو الفساد) الإداري، قد مرّ بمراحل عديدة يمكن توصيفها بمرحلة التشخيص، ثم مرحلة الغرلة، ثم مرحلة التدقيق، ثم مرحلة التمهيص، حتى وصلت إلى مرحلة التكامل والاستواء والتيقن، لتأخذ بعد ذلك إطارها نحو طريق الإجراءات الإداري المناسب (العقوبة).

٤- إن مجموع هذه المعاني يدل على أن الدولة (الجهاز الحاكم) قد أوجدت جهازاً رقابياً دقيقاً، بل في منتهى الدقة، يمكن الاعتماد عليه في تطبيق هذه الاستراتيجية الرقابية.

٥- إن المعاني التي دلت عليها هذه المفردة تُعطينا حقيقة إدارية مهمة جداً، مفادها: أن الجهاز الإداري كان على درجة عالية من الحكمة والحلم والرشد،

وأبعد ما يكون عن التسرع أو اتباع الأهواء والرغبات؛ إذ كان بإمكان الإمام عليه السلام أن يستعمل مفردات أحر، مثل: «أخبرني، وصلني، سمعتُ، قيل لي، طرق سمعي، نقل لي، حدّثني...»، فلها من المعاني ما يوصل المعنى إلى المتلقّي، ولكن هذه المفردات تحتمل وتحمل وتتحمّل أكثر من معنى ودلالة في وقت واحد، فهي تجمع بين الصدق والكذب، والحقّ والباطل، والشكّ واليقين، وهذا ما لا يتفق مع جوهر شخصيّة أمير المؤمنين عليه السلام، الذي عُرِفَ عنه الصبر والتأني والتعقل والقدرة على حسم الأمور بمستوى عالٍ من الحرفيّة السّياسيّة والإداريّة، ولعلنا في حديثنا عن هذه المفردة نلمس هذه الحرفيّة بأدقّ معانيها وأجلّ صورها. يُضاف إلى ذلك، أنّ هذه المعاني إنّما هي خطوات أوليّة لمعرفة الأخبار إلى أن تصل إلى مرحلة النّضج، معنى ذلك: أنّ بلوغ الأمر إنّما هو المرحلة النّهائيّة من مراحل انتقال الخبر.

ولعلّ معنى البلاغة اصطلاحاً لا يختلف عن هذه التعريفات، ويحمل المعاني ذاتها، قال الشّريف الجرجاني^(٣٢): «البلاغة في المتكلم: ملكة يُقنّدر بها إلى تأليف كلام بليغ، فعلم أنّ كلّ بليغ كلاماً كان أو متكلماً فصيحاً؛ لأنّ الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة، وليس كلّ فصيحٍ بليغاً»^(٣٣).

- وفي الكلام: مطابقتها لمقتضى الحال، والمراد بالحال: الأمر الدّاعي إلى التكلّم على وجهٍ مخصوصٍ مع فصاحته، أي: فصاحة الكلام^(٣٤).

- وقيل البلاغة: تُنبئ عن الوصول أو الانتهاء، يُوصف بها الكلام والمتكلم فقط، دون المفرد^(٣٥).

ب - المعنى القرآني

إذا ما رجعنا إلى القرآن الكريم، نجد أنه قد استعمل لفظه (بلغ) ومشتقاتها في مواضع متعددة من الآيات القرآنية، وحمل هذا الاستعمال معاني عديدة، وفقاً لسياق الآيات القرآنية.

١ - بلوغ المبتغى

كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ﴾^(٣٦)، فاستعمال مفردة (بلاغاً) جاء في هذه الآية للدلالة على أن العبد يبلغ مبتغاه بالحصول على ما يرجو من الثواب^(٣٧)، والوصول إلى رضوان الله تعالى بالقرآن الكريم؛ لما احتواه من أمور عبادية تنظم بموجبه علاقة الإنسان بالتشريعات والأحكام الشرعية^(٣٨).

٢ - ختام الأمر

كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَنتُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلهةً أُخْرَى قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾^(٣٩).

ذكر الشيخ ناصر مكارم الشيرازي في إشارته إلى مفردة (وَمَنْ بَلَغَ)، ما نصه: «فإن سعة مفهوم تعبير (وَمَنْ بَلَغَ) توضّح رسالة القرآن ونبي الإسلام العالمية من جهة، ومسألة الخاتمية من جهة أخرى»^(٤٠).

والذي يمكن فهمه من هذا التفسير: أن من المعاني الخفية لمفردة (بلغ) الواردة في هذه الآية أن رسالة الإسلام التي حملها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رسالة عالمية، ولم تكن خاصة بالمنطقة الجغرافية التي ظهرت بها، وأن الرسائل السماوية قد وصلت

مرحلة البلوغ عندما خُتمت برسالة الإسلام، وهنا قد يُطرح تساؤل، هو: ما الدليل القائم على أن هذه الرسالة عالميّة مع أنّها لم تتجاوز حدود شبه الجزيرة العربيّة في زمن النبي ﷺ؟

في جواب ذلك، نقول: نعم، إنّ رسالة الإسلام في زمن النبي ﷺ لم تتجاوز الحدود الجغرافيّة لشبه الجزيرة العربيّة، ولكن هذا لا يعني أنّه مع رحيل النبي ﷺ قد فقدت هذه الرسالة بعدها العالميّ، بل إنّ ﷺ قد وضع إكمال المسيرة الإسلاميّة وتحقيق مبدأ العالميّة لهذه الرسالة بأيدي الخلفاء من بعده، عندما دعا الأمة إلى أتباعهم، كما ورد في الحديث المرويّ عنه ﷺ: «يكونُ لهذه الأمة اثنا عشر خليفة»^(٤١).

وما يعزّزُ هذا، أنّ الأئمّة من آل محمد ﷺ قد ذهبوا في تفسيرهم لهذه الآية إلى تأكيد هذا المعنى، من ذلك ما روي عن الإمامين محمد الباقر و جعفر الصادق عليهما السلام في معنى قوله تعالى ﴿وَمَنْ بَلَغَ﴾، قال: «يعني: الأئمّة من بعده، وهم يُنذرون الناس»^(٤٢).

وعن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام أنّه سُئل: «﴿وَأَوْحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾، حقيقة أيّ شيءٍ عنى بقوله وَمَنْ بَلَغَ؟ قال (الراوي): فقال: مَنْ بَلَغَ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا مِنْ ذُرِّيَّةِ الْأَوْصِيَاءِ، فَهُوَ يُنذِرُ بِالْقُرْآنِ كَمَا أُنذِرُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»^(٤٣). وعن أبي جعفر الباقر عليه السلام «في قول الله: ﴿لِأُنذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾، قال: عليّ عليه السلام مَنْ بَلَغَ»^(٤٤).

وذكر الطبرسيّ حديثاً يدلُّ على هذا المعنى، بقوله: «وروي عنهم عليهم السلام أنّ المعنى: وَمَنْ بَلَغَ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فهو يُنذِر - أيضاً - بالقرآن»^(٤٥).

وخلاصة القول في هذا الشاهد القرآني، أن الحجّة الإلهية على البشر في الإنذار بالرسالة الإلهية إنما تبلغهم عن طريق الأئمة الهداة من آل محمد عليهم السلام، وهذه الحجّة الإلهية تتمثل بالقرآن الكريم، ومنه يتضح عموم رسالة النبي الخاتم عليه السلام لكل من سمعه منه، أو سمعه من غيره إلى يوم القيامة^(٤٦).

٣- كمال الشيء

كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾^(٤٧).

قال الشيخ الطوسي: «أخبر الله تعالى أن يوسف لما بلغ أشده، وهو كمال العقيدة والقوة^(٤٨)، فإن الإنسان إذا ما ظهرت عليه علامات الشدة والقوة سواء كانت على مستوى القوى العقلية أو الجسدية، فإن جميع ذلك يُسمى بلوغاً، بمعنى أن البلوغ إنما هو تكامل تلك القوى في نموها ونشاطها»^(٤٩).

ولعلّ السلمي التفت إلى هذه الحيثية عندما فسّر هذه الآية؛ إذ قال: «... لما تكامل عقله، وصحت بصيرته، وحصلت نحيrote، وآن أو ان خطابه، آتيناها حكماً بياناً في نفسه، وعلماً بما يتجدد عنده من موارد الزوائد عليه من ربّه»^(٥٠).

ويمكن أن نخرج بأهم ما تضمّنته الآيات القرآنية من معاني بهذا الشأن: «بلوغ المبتغى، الوصول، الكفاية، الختام والخاتمية، تمام الحجّة، منتهى الشدة والقوة، الحكمة، العلم، التكامل، الإصابة في القول، العقل، الفهم، الانتقال،...».

وهنا لابدّ من توضيح أمرين فيما يتعلّق باعتماد النصّ القرآني بهذا التفصيل

وهما:

الأمر الأوّل: قد يُطرح تساؤل: أنّه لماذا هذا التأكيد على اعتماد النصّ القرآني

وتفسيراته في توضيح معنى هذه المفردة.

الأمر الثاني: ماهو وجه الارتباط (الحيثيات) بين الإشارات القرآنية، وبين مفردة (بلغني) التي استعملها أمير المؤمنين عليه السلام؟
وجواب ذلك:

١- لا يختلف اثنان في أنّ الدليل القرآنيّ يُعدُّ من أقوى الأدلّة لإثبات حقيقة معيّنة أو نفيها، فعدم تدخّل الأيدي البشريّة في صياغة هذه النصوص قد أعطاهما العصمة، ما يجعل عمليّة اعتمادها بمنزلة الرُّكون إلى ملجأ آمن.

٢- إنّ دقّة المعنى بما يناسب السّياق الوارد في النّصّ، يُعطي مساحة للباحث في الوقوف على المعنى الذي يعزّز الأفكار التي يبحث فيها. وإنّ التوسّع في ذكر بعض المفردات في النّصّ القرآنيّ بشكل ملفت للانتباه يحتاج إلى عمليّة تأمل في الغايات والمقاصد التي يُراد لها أن تقوم، والعلل التي تنشأ منها، والأهداف التي يُراد لها أن تتحقّق، ومثل هكذا أمر يُمكن وصفه بأنّه كنز من كنوز المعرفة، ومنهل من مناهل العلم، فتأتي هذه الخاصّيّة لخدمة الأفكار المطروحة، وتفتح لها آفاقاً رحبة، وتُخرجها من ضيق اللفظ إلى فسحة المعنى.

٣- إنّ بيان وجه الارتباط بين النّصّ القرآنيّ وكلام أمير المؤمنين عليه السلام لا يحتاج إلى كثير أدلّة، فلا خلاف في موضوع التلازم بين كلامهم وفعالهم عليهم السلام، والقرآن الكريم، والحديث مشهورٌ عن النبيّ صلى الله عليه وآله: «إني تاركٌ فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله، حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْخَوْضَ»^(٥١).

ومنها - أيضاً - قول أمير المؤمنين عليه السلام: «سَلُونِي قَبْلَ أَنْ تَفْقِدُونِي، سَلُونِي عَنْ

كتاب الله، فإنه ليس من آية إلا وقد عرفت بليلاً نزلت أم بنهار، أو في سهل أو في جبل...»^(٥٢).

وروي عن الإمام علي بن الحسين عليهما السلام، قوله: «لومات من بين المشرق والمغرب لما استوحشت بعد أن يكون القرآن معي...»^(٥٣).

هذه الأحاديث تُشير بشكل قطعي إلى ماهية العلاقة بين أهل البيت عليهم السلام والقرآن الكريم؛ لذا ليس من الغريب أن نجد الأثر القرآني واضحاً في كلامهم، وعليه، فإن آية قراءة أو دراسة لكلامهم عامة، وأمير المؤمنين عليه السلام تحديداً، لا بد من أن تُدرس -ابتداءً- وفقاً للآيات القرآنية.

وإن كلامهم عليهم السلام فيه من المعاني والأسرار ما لا يدرك كنهها عقل بشري، إلا المعصوم ذاته؛ ولذا قيل فيه عليه السلام: «إمام الفصحاء، وسيد البلغاء»، وفي كلامه قيل: إنه فوق كلام المخلوقين، ودون كلام الخالق»^(٥٤).

٤- إن المقياس لبيان جودة أي كلام أنه يُقاس بمن هو أعلى منه بلاغة، وليس بمن دونه؛ لذلك وجدنا أننا إذا ما أردنا أن نُعطي لكلام أمير المؤمنين عليه السلام حقه من البحث الموضوعي، لا بد من اعتماد النص القرآني في ذلك.

٥- فضلاً عن ذلك، فإننا حاولنا أن نتبع منهج استدعاء النص القرآني في دراسة النص التاريخي، ابتعاداً عن التقليد، وابتغاءً للدقة والتأصيل.

الخاتمة

- في نهاية هذه الدراسة، نُسجّل مجموعة من النتائج التي أظهرتها:
- ١- إنّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أوجد جهازاً رقابياً فاعلاً ومتطوراً ومتعدّد الأطراف؛ بغية استحكام المنظومة الرقابية.
 - ٢- إنّ اعتماده عليه السلام على العنصر الشعبيّ قد أوجد حالة من الفاعليّة في الجانب الرّقابيّ، وتنمية الشّعور المجتمعيّ بالمسؤوليّة الشرعيّة والأخلاقيّة.
 - ٣- إنّ وصول المجتمع إلى مستوى تقويم أداء وعمل الدولة يدلُّ على أنّ وراء ذلك تقف قيادة حكيمة واعية استطاعت بحكمتها ووعيتها استجلاب أفراد المجتمع إليها وربطهم بها.
 - ٤- وضع أمير المؤمنين عليه السلام مستويات محدّدة نجد من خلالها تلك النظرة العميقة والتشخيص الدقيق، ما مكّنه من وضع استراتيجيات فاعلة تناسب كلّ مستوى من مستويات التقويم.
 - ٥- إنّ استعمال أمير المؤمنين عليه السلام مفردة: (بلغني) يدلُّ على أنّ عمليّة المراقبة قد مرّت بعدّة مراحل: غربلة، تدقيق، تمحيص، حتّى وصلت إلى مرحلة التكامل والاستواء.
 - ٦- كثرة المعاني التي دلّت عليها مفردة (بلغني) الواردة في النصوص القرآنيّة تدلُّ على الدقّة العالية واللامتناهية عند أمير المؤمنين عليه السلام في اختياره لهذه المفردة دون غيرها.

الهوامش

- ١- الهايل، المصري، أثر تطبيق مبدأ الرقابة الإسلامية في إنجاح البنوك الإسلامية في قطاع غزة: ص ١١٠٢.
- ٢- يُنظر: المطيري، خاشقجي، الرقابة الإدارية بين المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي: ص ٦٦.
- ٣- المطيري، خاشقجي، الرقابة الإدارية بين المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي: ص ٦٧.
- ٤- الفراهيدي، العين، (مادة رقب)؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: ص ٣٩٦ (مادة رقب).
- ٥- المطيري، خاشقجي، الرقابة الإدارية: ص ٧٥.
- ٦- يُنظر: أنس المختار، الرقابة الإدارية في الإسلام: ص ٥٥٦-٥٥٧.
- ٧- أحمد بن حنبل، المسند: ٥/٢؛ البخاري، الجامع الصحيح: ٢/١٥؛ ابن حزم، المحلى: ٣٤٧/١١.
- ٨- أوزدمير، حمزة، الرقابة الشعبية في ميزان الفقه الإسلامي: ص ٦٥٣.
- ٩- سورة التوبة، الآية (٧١).
- ١٠- سورة آل عمران، الآية (١١٠).
- ١١- سورة آل عمران، الآية (١٠٤).
- ١٢- السجستاني، السنن: ٢/٣٢٣.
- ١٣- الترمذي، السنن: ٣/٣١٧؛ البيهقي، السنن الكبرى: ١/٩٣.
- ١٤- يُنظر: محمد طي، الإمام علي عليه السلام ومشكلة نظام الحكم: ص ١٨٦.
- ١٥- نهج البلاغة، الكتاب رقم (٤٥).
- ١٦- يُنظر: محمد طي، الإمام علي عليه السلام ومشكلة نظام الحكم: ص ١٧٦.

- ١٧- نهج البلاغة، الكتاب رقم (٥٣)
- ١٨- يُنظر: عيسى مكّي عبد الله، نظريّة التنظيم والإدارة في فكر الإمام عليّ عليه السلام: ص ٣١٤ - ٣١٤.
- ١٩- يُنظر: شمس الدّين، دراسات في نهج البلاغة: ص ٩٦.
- ٢٠- يُنظر: شمس الدّين، دراسات في نهج البلاغة: ص ٩٦ - ٩٧.
- ٢١- يُنظر: توفيق الفكيكي، الرّاعي والرعيّة: ص ٥٧ - ٥٨.
- ٢٢- دراسات في نهج البلاغة: ص ٩٧.
- ٢٣- يُنظر: عزيز السيّد جاسم، عليّ سلطة الحقّ: ص ٣٨١ - ٣٨٢.
- ٢٤- الثّقفيّ، الغارات: ٤٣٣ / ٢.
- ٢٥- نهج البلاغة، الخطبة (٢١٤).
- ٢٦- نهج البلاغة، الخطبة (٢١٤).
- ٢٧- نهج البلاغة، الخطبة (٢٧).
- ٢٨- السّرخسيّ، المبسوط: ٢ / ٢٧، والسّنن الكبرى، للبيهقيّ: ١٠ / ٩٠.
- ٢٩- نهج البلاغة، الحكمة رقم (١٣٧).
- ٣٠- يُنظر: عزيز السيّد جاسم، عليّ سلطة الحقّ: ص ٣٨٥.
- ٣١- الفراهيديّ، كتاب العين: ص ٨٨، مادّة (بلغ)؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة: ص ١٣٧، مادّة (بلغ)؛ إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط: ص ٦٩ - ٧٠.
- ٣٢- كتاب التعريفات: ص ٣٧ - ٣٨.
- ٣٣- كتاب التعريفات: ص ٣٧ - ٣٨.
- ٣٤- كتاب التعريفات: ص ٣٧ - ٣٨.
- ٣٥- كتاب التعريفات: ص ٣٧ - ٣٨.
- ٣٦- سورة الأنبياء، الآية (١٠٦).
- ٣٧- يُنظر: تفسير الثعلبيّ: ٦ / ٣١٣.
- ٣٨- الطبريّ: ١٧ / ١٣٩؛ الشيخ الطوسيّ، التبيان: ٧ / ٢٨٤ - ٢٨٥.
- ٣٩- سورة الأنعام، الآية (١٩).
- ٤٠- تفسير الأمثال: ١٣ / ٢٧٩.

- ٤١- أحمد بن حنبل، المسند: ١٠٦/٥ .
- ٤٢- العياشي، تفسير العياشي: ٣٥٦/١ .
- ٤٣- العياشي، تفسير العياشي: ٣٥٦/١؛ يُنظر كذلك: الفيض الكاشاني، التفسير الصافي: ١١٢/٢ .
- ٤٤- العياشي، تفسير العياشي: ٣٥٦/١ .
- ٤٥- تفسير جوامع الجامع: ٥٥٨/١؛ يُنظر كذلك: ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب: ٤٨٦/٣ .
- ٤٦- يُنظر: الطباطبائي، الميزان: ٣٩/٧ .
- ٤٧- سورة يوسف، الآية (٢٢) .
- ٤٨- يُنظر: البيان: ١١٧/٦ .
- ٤٩- معاني القرآن: ٤٠٩/٣ .
- ٥٠- تفسير السلميّ: ١٠١/٢ .
- ٥١- أحمد بن حنبل، المسند: ١٤/٣؛ السرخسي، المسوط: ٦٩/١٦، الشوكاني، نيل الأوطار: ٣٢٨/٢ .
- ٥٢- العياشي، تفسير: ٢٨٣/٢؛ البلاذري، أنساب الأشراف: ص ٩٩؛ أبو الليث السمرقندي، تفسير: ٣٢٤/٣ .
- ٥٣- الكليني، الكافي: ٦٠٢/٢ .
- ٥٤- كاشف الغطاء، جعفر، كشف الغطاء: ١٦/١ .

المصادر والمراجع

- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ط ٦، مؤسسة الصادق عليه السلام، إيران، طهران ١٤٢٩هـ.
- أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، مسند أحمد، الناشر: دار صادر، بيروت، لبنان.
- السجستاني، ابن الأشعث (ت ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللّحّام، ط ١، أخرجه وراجعاه ووضع فهرسه: مكتب الدراسات والبحوث في دار الفكر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- أوزدمير، صالح؛ حمزة، حمزة، الرّقابة الشّعبيّة في ميزان الفقه الإسلاميّ، مجلّة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، المجلد (٢٨)، العدد الثاني، ٢٠١٢م.
- البحرانيّ، الشّيخ يوسف (ت ١١٨٦هـ)، الحدائق النّاضرة في أحكام العترة الطاهرة، المطبعة: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفّة، قام بنشره: الشّيخ عليّ الآخونديّ.
- البلاذريّ، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ)، أنساب الأشراف، تحقيق وتعليق: الشّيخ محمّد باقر المحموديّ، ط ١، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٩٧٤م.
- البيهقيّ، أبو بكر، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، السنن الكبرى، دار الفكر، بيروت.
- الترمذيّ، أبو عيسى، محمّد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ)، السنن، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللّطيف، ط ٢، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣م.
- الثعلبيّ، (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمّد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعديّ، ط ١، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- جاسم، عزيز السيّد، عليّ سلطة الحقّ، تحقيق: صادق جعفر الروازق، ط ١، مطبعة الغدير، قم، ٢٠٠٧م.
- كاشف الغطاء، جعفر (ت ١٢٢٨هـ)، كشف الغطاء (ط.ق)، الناشر: انتشارات

- مهدوي - اصفهان، طبعة حجرية.
- الزّحشريّ، جار الله، أبو القاسم، محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، أساس البلاغة، ط ١، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- السرخسيّ، شمس الدّين (ت ٤٨٣هـ)، المسوط، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- السّلميّ (ت ٤١٢هـ)، تفسير السّلميّ، تحقيق: سيّد عمران، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- الشّريف الجرجانيّ، عليّ بن محمّد، كتاب التعريفات، ط ١، دار إحياء التّراث، بيروت، ٢٠٠٣م.
- شمس الدّين، محمّد مهدي، دراسات في نهج البلاغة، حقّقه وعلّق عليه: سامي الغريبيّ، ط ١، مؤسّسة دار الكتاب العربيّ، قم، ١٤٢٨هـ.
- الشوكانيّ (ت ١٢٥٥هـ)، نيل الأوطار، الناشر: دار الجليل، بيروت، لبنان، ١٩٧٣م.
- ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ)، مناقب آل أبي طالب، تصحيح وشرح ومقابلة: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المطبعة الحيدريّة، النجف الأشرف، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م.
- الطباطبائيّ، محمّد حسين (ت ١٤١٢هـ)، تفسير الميزان، الناشر: منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة، قم المقدّسة.
- الطبرسيّ، أبو عليّ، الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨هـ)، تفسير جوامع الجامع، ط ١، تحقيق: مؤسّسة النشر الإسلاميّ، بقم المشرّفة، سنة ١٤١٨هـ.
- طي، محمّد، الإمام عليّ عليه السلام ومشكلة نظام الحكم، ط ٢، مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة، ١٩٩٧م.
- عبد الله، عيسى عليّ، نظريّة التنظيم والإدارة في فكر الإمام عليّ عليه السلام، ط ١، مكتبة فخرآوي، المنامة، ٢٠٠٩م.
- ابن عربيّ (ت ٦٣٨هـ)، تفسير ابن عربيّ، ضبطه وصحّحه وقدم له: الشّيخ عبد الوارث محمّد عليّ، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريّا (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللّغة، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ٢٠٠٨م.

- فخر الدّين الرازيّ، أبو عبد الله، محمّد بن عمر بن الحسين (ت ٦٠٦هـ)، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، الطبعة الثالثة، (د.ت).
- الفراهيديّ، أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، كتاب العين، ط ٢، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ٢٠٠٥م.
- الفكيكيّ، توفيق، الرّاعي والرّعيّة، ط ١، مطبعة شريعت، قم المقدّسة، ٢٠٠٤م.
- الفيروزآباديّ، مجد الدّين، محمّد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، أعدّه: محمّد عبد الرّحمن المرعشيّ، ط ٢، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الفيض الكاشانيّ، التفسير الصّافي (ت ١٠٩١هـ)، ط ٢، مؤسّسة الهادي، قم المقدّسة، مكتبة الصّدر، طهران، ١٤١٦هـ.
- الكلينيّ، أبو جعفر، محمّد بن يعقوب (ت ٣٢٩هـ)، الكافي، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاري، ط ٥، النّاشر: دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ١٣٦٣ ش.
- أبو الليث السمرقنديّ، نصر بن محمّد بن إبراهيم (ت ٣٨٣هـ)، تفسير السمرقنديّ، تحقيق: د. محمود مطرجي، بيروت، دار الفكر.
- مجاهد بن جبر (ت ١٠٤هـ)، تفسير مجاهد، تحقيق: عبد الرّحمن الطاهر بن محمد السورتيّ، مجمع البحوث الإسلاميّة، إسلام آباد.
- المختار، أنس، الرّقابة الإداريّة في الإسلام، المجلّة العلميّة، جامعة الأزهر، العدد (١٩)، السّنة ١٩٩٤م.
- المطيريّ، حزام؛ هاني خاشقجيّ، الرّقابة الإداريّة بين المفهوم الوضعيّ والمفهوم الإسلاميّ، مجلّة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلّد (١٠)، ١٩٩٧م.
- ناصر مكارم الشيرازيّ (معاصر)، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، (د.ت).
- النّحاس، أبو جعفر، (ت ٣٣٨هـ)، معاني القرآن، تحقيق: الشيخ محمّد عليّ الصّابونيّ، ط ١، الناشر: جامعة أمّ القرى، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٩هـ.
- نهج البلاغة، خطب أمير المؤمنين عليه السلام، جمع: الشّريف الرّضيّ، محمّد بن الحسين بن موسى (ت ٤٠٦هـ)، تحقيق: هاشم الميلاقيّ، العتبة العلويّة المقدّسة، ط ٢، النّجف الأشرف، العراق، ٢٠٠٩م.